



# الخروقات القانونية حيال برلمان كوردستان و تعطيله

التقرير الرابع

الدورة البرلمانية الرابعة - دورة الانعقاد الثالثة  
(١ ايلول ٢٠١٥ لغاية ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥)

PAY INSTITUTE  
For Education & Development



# الخروقات القانونية حيال برلمان كوردستان و تعطيله

## التقرير الرابع

الدورة البرلمانية الرابعة – دورة الانعقاد الثالثة

(١ ايلول ٢٠١٥ لغاية ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥)

\* معهد بهى للتربية والتطوير، منظمة غير حكومية كوردستانية تم تسجيلها رسميا لدى دائرة المنظمات غير الحكومية بتاريخ (٢٠١٣/١١/٢٨) وبدأت فعاليتها بدءا من شهر كانون الاول من عام ٢٠١٣

\* مشروع مراقبة البرلمان الكوردستاني: بدأ هذا المشروع بتنفيذ اعماله مع بداية الدورة الرابعة لبرلمان كوردستان، والآن و بمؤازرة منظمة الصندوق الوطني للدعم الديمقراطي (NED) يؤدي واجباته الملقاة على عاتقه.

## المحتوى

### المقدمة

العمل التشريعي في برلمان كوردستان

الجدول رقم (١) مستوى عمل اللجان إزاء المشاريع الموكلة اليها

الجدول رقم (٢) حضور الاعضاء في اجتماعات اللجان البرلمانية- الدورة الثانية الخريفية ٢٠١٥

الجدول رقم (٣) استدعاء وضيافة الوزراء من قبل البرلمان

الجدول رقم (٤) حضور الاعضاء في اجتماعات البرلمانية، دورة الخريفية ٢٠١٥

الجدول رقم (٥) حضور الاعضاء في الاجتماعات البرلمانية حسب الكتل للدورة الخريفية ٢٠١٥

الجدول رقم (٦) عدد ساعات اجتماعات البرلمانية للدورة الخريفية ٢٠١٥

الجدول رقم (٧) عدد فقرات برنامج العمل التي تمت ضمن الدورة الثانية الخريفية ٢٠١٥

الجدول رقم (٨) خلاصة عمل البرلمان خلال شهر واحد و (١٢) يوما للدورة الثانية الخريفية ٢٠١٥

الملاحظات المدونة خلال شهرين من العمل البرلماني للدورة البرلمانية الخريفية لعام ٢٠١٥

الخروقات القانونية تجاه البرلمان

النتائج

المقترحات والتوصيات

## المقدمة

تمر العملية السياسية في الأقليم، في الوقت الحاضر، مرحلة صعبة و معقدة للغاية و التي تمثل في جملة من التطورات الخطيرة، منها المخاوف الخارجية و الحرب على الارهاب ضد جماعات الدولة الإسلامية (داعش) من جهة، و تآزم العلاقات بين بغداد و الاقليم من جهة أخرى و التي تمخضت عنها قطع المستحقات المالية من الموازنة السنوية للأقليم مما ادى الى حدوث نوع من الركود الاقتصادي و عدم امكان صرف رواتب الموظفين بشكل منتظم شهريا من قبل حكومة الأقليم، اضافة الى حدوث خلافات و صراعات سياسة بين القوى و الاحزاب السياسية الكردستانية و التي نجمت عنها ازمات أخرى قانونية، منها مسألة رئاسة الأقليم التي انتهت مدة ولاية رئيس الاقليم قانونيا منذ أشهر، و من ثم اعاقه دور البرلمان من ان يؤدي دورة القانوني و التشريعي و ذلك بسد الطريق امام رئيس البرلمان من العودة الى البرلمان لأداء عمله، و أخيرا و ليس آخرأ تم ابعاد أربعة من الوزراء دون مبرر قانوني و اشغال مواقعهم باشخاص آخرين.

ان هذا التقرير يتضمن تأدية أعمال و مكانة برلمان كردستان خلال شهرين نحن كمعهد PAY للتربية و التطوير نجد أنفسنا أمام مسؤوليات و طنية كبيرة الاوهي مراقبة عمل المؤسسات العامة من ضمنها برلمان كوردستان. بعد انتخابات الدورة الرابعة لبرلمان كوردستان مباشرة بدأ معهدنا بممارسة نشاطاته و أعماله بشكل مبرمج و أصولي... ان النشاطات المدونة في التقرير الأول كانت على نفقاتنا الخاصة أما التقرير الثاني و الثالث لقد تم إعادته بالتعاون مع (اتحاد برلمان كوردستان) و هذه الكراسة التي بين يديك – أى التقرير الرابع – فقدتم أعدادها بمساعدة ((صندوق الوطني للدعم الديمقراطي- NED)).

نحن نقوم بمراقبة أعمال و أنشطة البرلمان حيث نتمني ان تقوم هذه المؤسسة التشريعية الوطنية بأعمالها و أن تحضى بمصداقية ابناء شعب كردستان و ان تؤدي دورها الرئيسي في معالجة المشاكل و الازمات، و ان تسد الطريق امام الخروقات التي قد تقوض مكانتها و ان لا تستغل من قبل الاحزاب السياسية سعيا وراء مكاسب حزبية ضيقة و بالتالي تعطل دورها. من الواضح ان وجود برلمان فعال وقوي يمكنه من إصدار قوانين ايجابية مناسبة و ان يراقب أداء السلطة التنفيذية، و هذا سيوفر فرصة ثمينة لتطور المجتمع و تحقيق العدالة الاجتماعية و أن تحظى جميع مؤسسات الحكومة بغطاء قانوني بعيداً عن تدخلات جانبية للأحزاب السياسية، و نعتقد بأننا، مع المنظمات المدنية الأخرى، نستطيع أن نكون ظهيراً و سندا قويا لنجاح البرلمان .

د. سرور عبدالرحمن عمر

معهد بهى للتربية و التطوير

تشرين الأول / ٢٠١٥



معهد بهى...

الخروقات القانونية حيال برلمان كوردستان و تعطيله

## العمل التشريعي في برلمان كردستان

بعد اجتماع برلمان كردستان في ٢٣/ حزيران و ١٩/ آب، بخصوص قانون رئاسة الأقليم و جد البرلمان نفسة امام جملة من المشاكل و المأزق بقصد تهميشة و تعطيل دورة التشريعي. هذا و بعد انتهاء العطلة الصيفية لشهري (تموز و آب)، و في يوم ٢٠١٥/٩/٢ عقد أول إجتماع فى بداية الدورة الجديدة لمناقشة مشروع تعديل النظام الداخلى و أدرج ضمن برنامج أعماله، بعد أن تم عقد (٥) اجتماعات متتالية و الذى كان أحره اجتماع اعتيادي رقم (٦) عقد فى ٢٠١٥/١٠/٧، وكان من المقرر ان يعقد اجتماع رقم (٧) فى يوم الإثنين الموافق ٢٠١٥/١٠/١٢، الا ان أجل الى موعد أخر بل لم يتم الاجتماع قطعا. حتى ذلك الوقت تم مناقشة المنهاج الداخلى من مجموع (١٤٩) مادة قانونية تم مناقشة (٣٠) مادة و بعد نذ تمت المصادقة عليها، فمن هنا فصاعدا عطلت عملية التشريع و لم يتم عقد اي أجتتماع و لم تتم المصادقة على اي قانون. و الجديد بالذكر ان برلمان كردستان فى مستهل أعماله و لحد الان نافش مجموعه (١٥٥) مشروع قرار و تت المصادقة على (١٨) قانون و (٧) قرارات.

## تقييم القوانين والقرارات الذي صدر برلمان

### القوانين:

- ١- قانون التعديل الثالث لقانون رئاسة اقليم كردستان العراق رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ المعدل.<sup>(١)</sup>
- ٢- قانون تمديد العمل بقانون مكافحة الارهاب رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ في اقليم كردستان - العراق.<sup>(٢)</sup>
- ٣- قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء رقم (٤) لسنة ٢٠١٤.<sup>(٣)</sup>
- ٤- القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ - قانون تمويل الأحزاب في إقليم كردستان - العراق.<sup>(٤)</sup>
- ٥- قانون التعديل الاول لقانون تنظيم المظاهرات في اقليم كردستان.<sup>(٥)</sup>

- (١) - تمت تعديل القانون مادة واحدة من هذا القانون للدورة القادمة، أو لكابينة الحكومة القادمة حيث لم يتم تنفيذها.
- (٢) - ان هذا القانون هو نفس القانون السابق ولكن تم تمديده لمدة سنتين قادمتين فقط.
- (٣) - على الرغم من وجود المجلس الأعلى للانتخابات، الا انه لم يتمكن من تأدية واجباته نظراً لعدم توفر المستلزمات الضرورية وكذلك لعدم تعيين مدير و موظفين مختصين له و عدم تأسيس أدارات مختصة بالمدن، أى بمعنى اخر ان القانون لم يجد مكانة و لم يُنفذ أصلا.
- (٤) - أن إصدار هذا القانون ذو تاثير فعال للحفاظ على سلامة ميزانية الأقليم من الهدر و الضياع من قبل الأحزاب السياسية، ولكن صدوره تزامن مع الازمة المالية الحالية التي تواجهها حكومة الأقليم فى الوقت الحاضر، لذا من الصعب تنفيذه فى المجال العملي و بحسب ماينص هذا القانون فان حكومة الأقليم تكون ملزمة بدفع مستحقات مالية من ميزانية الاقليم للأحزاب السياسية بموجب مادة (٧) من قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ يعمل بهذا القانون من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية (الوقائع الكردستانية).
- (٥) - بعد مضى شهرين و تسعة أيام على صدور هذا القانون فقد رفض من قبل رئاسة الأقليم. و بعد شهرين و أربعة ايام من رفضه تم ادراجة ضمن برنامج عمل البرلمان من خلال جلسة الرقمة (٧) فى ٢٠١٥/١٠/٢٢، حيث ارجئ مناقشته الى بداية انعقاد

- ٦- القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٤ قانون اللغات الرسمية في إقليم كردستان - العراق.<sup>(٦)</sup>
- ٧- القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٤، قانون التعديل الاول لقانون الهيئة العامة للنزاهة في اقليم كردستان الرقم (٣) لسنة ٢٠١١.<sup>(٧)</sup>
- ٨- القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ قانون التعديل العاشر لقانون مجلس وزراء إقليم كردستان - العراق رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ المعدل.<sup>(٨)</sup>
- ٩- القانون رقم (٩) قانون التعديل الأول لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاقليم كردستان - العراق.<sup>(٩)</sup>
- ١٠- القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥، قانون ادارة محافظة حلبجة في اقليم كردستان العراق.<sup>(١٠)</sup>
- ١١- القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، قانون صندوق كردستان لعائدات النفط والغاز.<sup>(١١)</sup>
- ١٢- القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٥، قانون تعديل تنفيذ قانون العقوبات العراقي الرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل في اقليم كردستان.
- ١٣- القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٥، قانون اعداد مسودة دستور كردستان - العراق.<sup>(١٢)</sup>

الجلسة القادمة للمجلس و بقرار من رئاسة الاقليم المرقم (د - ٤٩٧) في ٢٤/٨/٢٠١٤ و الموجه الى رئاسة البرلمان فقد رفض القرار هذا كذلك في حين كان المقرر ان يدرج ضمن برنامج العمل للدورة الربيعية ٢٠١٥ و ان يصادق عليه، الا ان هذا لم يحصل.

(٦) - حول قانون اللغات الرسمية فقد تم تمريره و المصادقة عليه رغم وجود نواقص كثيرة و ذلك بسبب عدم دراية اعضاء البرلمان و ممثل الحكومة بجوهر الموضوع، و الآن و بعد عام من صدور القانون فإنه لم يجد طريقه الى التنفيذ. حيث لم يكلف اى طرف أو أي جهة او مؤسسة مسؤولية تنفيذه ومتابعته.

(٧) - مع القراءة الأولى في الجلسة رقم (٢) بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٤ ، عومل مع هذا القانون بشكل غير منطقي و غير القانوني، لأن هذا القانون أرسل مباشرة من قبل هيئة النزاهة وهذا يتنافي الميثاق و العرف البرلماني لأنها ليست مخولة لتوجيه هكذا قانون الى البرلمان . فلذلك تم عقد جلسة أخرى المرقمة (٧) بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٤، و تم خلالها القراءة الأولى للقانون و للمرة الثانية، حيث تم توجيهه\_ هذه المدة للبرلمان بموجب العدد القانوني لأعضاء البرلمان و تم المصادقة عليه رغم وجود أصوات معارضة، إلا أن رئيس الأقليم رفضه، و أخيراً تم المصادقة عليه مرة أخرى .

(٨) - في هذا القانون فقد تم إضافة حقيبة وزير الأقليم (وزير بدون وزارة) الى مجلس الوزراء .

(٩) - عند مناقشة هذا القانون تمهيداً للمصادقة عليه من قبل البرلمان، كان من المقرر أن يحضر وزير التعليم العالي والبحث العلمي جلسة المناقشة هذه، إلا انه لم يحضر الجلسة رغم تبليغه من قبل البرلمان، وهذا خرق واضح لمبادئ البرلمان ، بعد متابعة الموضوع ظهر انه بأمر من رئيس الوزراء لم يحضر الأجمع، رغم صدور القرار و المصادقة عليه إلا أن لم تصدر التعليمات بصدره و لم يدخل حيز التنفيذ .

(١٠) - هذا القانون مصادق عليه، ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ بالشكل المطلوب لغاية الآن ولم تتشكل أجهزة هذه الادارة ودوائرها.

(١١) - هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ، لقد حددت مدة ثلاثة اشهر لاختيار الاعضاء، ولكن الخطوات لم تتخذ لغاية الآن ولم يباشر الاعضاء مهامهم، كما لم تصدر التعليمات المتعلقة بالقانون.



- ١٤- القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، قانون حماية حقوق المكونات (الاقليات) في اقليم كردستان - العراق<sup>(١٣)</sup>.
- ١٥- القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥، قانون التعديل الثاني لقانون تنفيذ قانون الاحوال الشخصية الرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل في اقليم كردستان - العراق<sup>(١٤)</sup>.
- ١٦- القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٥، قانون سحب الارصدة عن طريق الاقتراض في اقليم كردستان - العراق<sup>(١٥)</sup>.
- ١٧- القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥، قانون وقف العمل بقانون تأجير العقارات الرقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ في اقليم كردستان العراق<sup>(١٦)</sup>.
- ١٨- قانون حقوق وامتيازات وحيد الابوين من ضحايا التطهير العرقي في اقليم كردستان - العراق<sup>(١٧)</sup>.

## القرارات:

- ١- القرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤، قرار ايقاف عمل بقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ و قرار رقم (٧) لسنة ١٩٩٢ لبرلمان كردستان-العراق.
- ٢- القرار رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤، قرار خاص بقوات الداخلية والاسايش.
- ٣- القرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤، قرار خاص بقوات البيشمركة.
- ٤- القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤، قرار تسمية محافظة حلبجة عاصمة للسلام في كردستان - العراق.
- ٥- القرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٤، قرار مساندة شعب غرب كردستان في شكل الادارة الذاتية التي يختارها.
- ٦- القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤ الخاص بارسال بيشمركة اقليم كردستان للدفاع عن كوباني.
- ٧- القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٥، قرار ترشيح وقبول القائماقين ومدراء النواحي في كردستان العراق<sup>(١٨)</sup>.

- (١٢)- قانون توافقي حد من حرية تصرف اعضاء اللجنة، جاء في القانون ان اللجنة تتكون من (٢١) عضوا، الاى ان ٢٠ عضوا فقط باشروا مهامهم، انتهت المهلة المحددة وفق القانون، ولكن اعمال اللجنة لم تنته، كان على البرلمان تمديد مدة عملها ولم تفعل.
- (١٣)- احد القوانين الجيدة والمدنية التي تتيح المجال للمكونات الدينية والقومية في اقليم كردستان ممارسة حقوقها فيما لو دخل حيز التنفيذ.
- (١٤)- هذا القانون لم تصدر التعليمات حوله لم يدخل حيز التنفيذ لغاية الآن.
- (١٥)- هذا القانون وبالرغم من معارضته بشدة، الا انه تمت المصادقة عليه في الجلسة الاعتيادية الرقم (١٣) بتاريخ (٢٠١٥/٦/٢)، ولكن طريقة المصادقة عليه لم تكن قانونية، فالنصاب القانوني لم يكن قائما اثناء مناقشة معظم مواد القانون وتميرها. فيما بعد واثر مذكرة معهد باي ومتابعتنا لمجريات المصادقة على القانون، طلبنا من رئاسة البرلمان اعاءة القانون مجددا الى البرلمان لعدم قانونية عملية المصادقة عليه. ثم اعاد رئيس البرلمان القانون الى قاعة البرلمان وتم التصويت عليه مجددا في الجلسة رقم (١٥٥) بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦، والقانون لم يدخل حيز التنفيذ لغاية الآن واعلن مجلس الوزراء رسميا ايقاف عمليات الاقتراض.
- (١٦)- هذا القانون عبارة عن مادة واحدة تنص على وقف العمل بالقانون وارجائه سنة واحدة.
- (١٧) - لم تصدر التعليمات بخصوص هذا القانون ولم يدخل حيز التنفيذ لغاية الآن.
- (١٨) - هذا القرار لم دخل حيز التنفيذ.

## المشاريع القانونية التي قدمت للبرلمان مستوى العمل فيها

لقد تم تقديم (٢٢٦) مشروع قانون الى البرلمان لحد الان، مئة (١٥٥) مشروع تحت بخصوية القراءة الاولى لة تقدم الى الأعضاء و اللجان المعنية، وبقى من هذا العدد (٧١) مشروع قانون لم تجر القراءة لة، من مجموع الكلى لهذه المشاريع القانونية فقد تحت المصادقة على (١٨) مشروع قانون و (٧) قرارات فقط.

### الجدول رقم (١)

#### مستوى عمل اللجان على المشاريع الموجهة اليها

رقم	اسم اللجنة	عدد مشاريع القوانين الحالية الى اللجنة	عدد المشاريع التي اعدت التقارير بشأنها	مستوى عمل اللجان %
١	لجنة الشؤون القانونية	١١٥	٤٠	٣٥,٨%
٢	لجنة المالية والشؤون الاقتصادية	٤٦	٩	١٩,٥%
٣	لجنة الداخلية والامن	٢١	٩	٤٢,٨%
٤	لجنة الزراعة والري	٧	٤	٥٧%
٥	لجنة الدفاع عن حقوق المرأة	٨	٠	٠%
٦	لجنة التربية والتعليم العالي	٩	٢	٢٢,٢%
٧	لجنة الشؤون الصحية والبيئة	١٤	٥	٣٥,٧%
٨	لجنة الشؤون الاجتماعية والاطفال والاسرة	١٦	١٦	١٠٠%
٩	لجنة الاعمار	٣	١	٣٣%
١٠	لجنة العلاقات والثقافة والاعلام	٧	٢	٤٢%
١١	لجنة الاوقاف والشؤون الدينية	٩	٨	٨٨%
١٢	لجنة شؤون البيشمركة والشهداء وضحايا التطهير العرقي	٢١	٢	٩,٥%
١٣	لجنة حقوق الانسان	١٩	٥	٢٦%
١٤	لجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية	٩	٥	٥٥%
١٥	لجنة الخدمات البلدية	٥	٤	٨٠%
١٦	لجنة حماية حقوق المستهلك	٣	٠	٠%
١٧	لجنة الرياضة والشباب	٠	٠	٠%
١٨	لجنة النزاهة	٢	١	٥٠%
١٩	لجنة شؤون المجتمع المدني	٤	٢	٥٠%
٢٠	لجنة المناطق الكوردستانية الواقعة خارج حدود الاقليم	٠	٠	٠%
٢١	لجنة شؤون البرلمان	٢	١	٥٠%
٢٢	لجنة العلاقات والجالية الكوردية	٢	٠	٠%
	المجموع	٣٦٢	١١٧	٣٢,٣%

**ملاحظة:** من خلال شهرين فقط للجنة الاجتماعية كتب و رفع تقرير على مشروعات موجهه اليهم،<sup>(١٩)</sup> ولعكس صحيح عن اللجان الأخرى الذي لم يتم العمل على اي من المشروعات .

(١٩) - رابط عن الأخبار للجان و نشاطات للجان في صحيفة الكترونية لبرلمان كردستان :

<http://www.perlemanikurdistan.com/Default.aspx?page=article&id=23004&l=3>



**الجدول رقم ( ٢ )**  
**حضور الاعضاء في اجتماعات اللجان البرلمانية**

ت	اسم اللجنة	عدد اعضاء اللجنة	عدد الاجتماعات للجنة	عدد الغيابات
١	لجنة الشؤون القانونية	١١	٠	٠
٢	لجنة المالية والشؤون الاقتصادية	١٠	٤	٢
٣	لجنة الداخلية والامن	١١	١	٢
٤	لجنة الزراعة والري	١٠	١	٥
٥	لجنة الدفاع عن حقوق المرأة	٧	٢	٢
٦	لجنة التربية والتعليم العالي	١١	٢	٠
٧	لجنة الشؤون الصحية والبيئة	٩	٣	٣
٨	لجنة الشؤون الاجتماعية والاطفال والاسرة	١٠	٧	٩
٩	لجنة الاعمار	٧	٠	٠
١٠	لجنة العلاقات والثقافة والاعلام	٦	١	٠
١١	لجنة الاوقاف والشؤون الدينية	٧	٢	١
١٢	لجنة شؤون البيشمركة والشهداء وضحايا التطهير العرقي	١١	١	٣
١٣	لجنة حقوق الانسان	١٠	٢	٨
١٤	لجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية	١١	١	٦
١٥	لجنة الخدمات البلدية	١٠	١	١
١٦	لجنة حماية حقوق المستهلك	٦	٠	١
١٧	لجنة الرياضة والشباب	٧	٠	٠
١٨	لجنة النزاهة	١٠	٢	٤
١٩	لجنة شؤون المجتمع المدني	٩	٠	٦
٢٠	لجنة المناطق الكوردستانية الواقعة خارج حدود الاقليم	٩	٠	٠
٢١	لجنة شؤون البرلمان	٩	٠	٠
٢٢	لجنة العلاقات والجالية الكوردية	١٠	٠	٠
	<b>المجموع</b>		<b>٣٣</b>	<b>٥٤</b>

## ابرز الملاحظات حول جدول رقم ( ٢ )

١. عقدت للجان البرلمانية، البالغة عددها (٢٢) لجنة فى غضون شهرين (٣٣) اجتماعا، غاب عن تلك الاجتماعات (٥٤) عضواً.
٢. قلة الاقدام و الحماس لدى اللجان فى تمشية اعمالها.
٣. ان اجتماعاتهم ليست على مستوي المطلوب مقارنة مع شؤون المواطنين ومع الازمات الموجودة و المشاريع المناطة اليهم.
٤. نسبة غياب الاعضاء عند عقد اجتماع لجان عالية، وهذا ينعكس سلبا على أداء عمل للجان.
٥. فى غضون الشهرين المنصرين لم يحصل أتماع لجان الرياضة و الشباب، القانون، الاعمار، المناطق الكردستانية، شؤون البرلمان، العلاقات و شؤون الجالية الكردستانية.
٦. فى غضون الشهرين المنصرين حصل أتماع واحد لكل لجان: الداخلية، الزراعة، الثقافة، البيشمركة، الصناعة، البلدية، الخدمة.
٧. فى غضون الشهرين المنصرين حصل اجتماعان لكل من اللجان: حقوق المرأة، التربية و التعليم، الأوقاف، حقوق الأنسان، النزاهة، المجتمع المدني.
٨. فى غضون الشهرين المنتصرين حصل ثلاثة اجتماعات للجنة الصحة.
٩. فى غضون الشهرين المنصرين حصل اربعة اجتماعات للجنة المالية.
١٠. اما للجنة الاجتماعية فقد عقد سبعة اجتماعات.
١١. اعاقا و تعطيل أداء البرلمان يؤثر سلبا على أداء عمل اللجان.

**جدول رقم ( ٣ )**  
**إستدعاء وإستضافة و مسائلة الوزراء من قبل البرلمان**

ت	الوزير	تاريخ الاستدعاء	تاريخ الحضور	جهة المستدعي	سبب الاستدعاء	المادة التي تمت بموجبها الاستدعاء
١	وزير المالية	٢٠١٥/٩/٨	لم يحضر	عدد من أعضاء البرلمان	أزمة الرواتب	بموجب نقطة (٢) من فقرة (الثانية) من مادة (٥٤) من النظام الداخلي البرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل.
٢	وزير الموارد الطبيعية	٢٠١٥/٩/٨	لم يحضر	عضو البرلمان - سوران عمر	معمل قار زيبو	بموجب المادة (٦٨ و ٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل
٣	وزير الموارد الطبيعية	٢٠١٥/٩/١٤	لم يحضر	عضو البرلمان - شيركو جودت	مسائلة	بموجب المادة (٦٨ و ٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل
٤	وزير الموارد الطبيعية	٢٠١٥/٩/٢١	لم يحضر	عضو البرلمان - عزت صابر	مسائلة	بموجب المادة (٦٨ و ٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل

**ملاحظات بخصوص جدول رقم ( ٣ ):**

- ١- تم إستدعاء وزير المالية بموجب النقطة (٢) من فقرة (الثانية) من مادة (٥٤) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل، من قبل العدد القانوني الأعضاء البرلمان بخصوص إستجوابه حول موضوع رواتب الموظفين، ولكنه لم يحضر.
- ٢- تم إستدعاء وزير الموارد لاطبيعية ، بموجب المادة (٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان، للحضور في قاعة البرلمان بخصوص الأستجواب، ثلاثة طلبا منفصلة من قبل (مجموعة من أعضاء البرلمان) و (عزت صابر) و (سوران عمر) و، ولكنه لم يحضر .

## الجدول رقم (٤)

### حضور الاعضاء في اجتماعات البرلمان، دورة الانعقاد الخريفية لعام ٢٠١٥

ت	رقم وتاريخ الاجتماع	المتغيبون			المشاركون في الاجتماع
		الاجازة	المقاطعة	مجموع المتغيبين	
١	الجلسة الافتتاحية الرقم (١) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢	٤	٠	٢٤	٨٧
٢	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ - الاولى	٢	٠	١٧	٩٤
٣	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ - الثانية	٢	٠	١٧	٩٤
٤	الجلسة الرقم (٣) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠	٢	٠	١٨	٩٣
٥	الجلسة الرقم (٤) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢١	٥	٠	٢٧	٨٤
٦	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦ - الاولى	٠	٠	٤	١٠٧
٧	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦ - الثانية	٠	٠	٧	١٠٤
٨	الجلسة الرقم (٦) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧				
٩	الجلسة الرقم (٧) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٢				
	المجموع	١٦	٩٨	١١٤	٦٦٣

### ملاحظات حول جدول رقم (٤)

١. في هذه الدورة حصل (٦) اجتماعات اعتيادية.
٢. الاجتماعات الاعتيادية اثنتان منها كانت بجلستين: الصباحية و المسائية.
٣. من مجموع هذه الاجتماعات تم تسجيل أسماء الحاضرين ماعدا اجتماع واحد لم تسجيل فيه أسماء الحاضرين.
٤. بمعنى أن من مجموع (٥) اجتماعات كان (١١٤) عضوا لم يحضر الاجتماعات سواء بسبب الغياب أو بأجازة أو لاي سبب آخر. وهذا يشمل نسبة الغياب ب ١٤.٦٪.

الجدول رقم (٥)

حضور الاعضاء في اجتماعات البرلمان حسب الكتل النيابية

ت	اسم الكتلة	عدد اعجاو الكتلة	التغيب	الاجازات ت	اجمالي المشاركة الاجتماع	عدم اجمالي عدم الحجور	النسبة المئوية من
١	قائمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني	٢٨	٤	٢٤	٢٨		
٢	قائمة التغيير	٢٤	٢	١٤	١٦		
٣	قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني	١٨	٠	١٨	١٨		
٤	قائمة الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	١٠	٦	١٤	٢٠		
٥	قائمة الجماعة الاسلامية في كوردستان	٦	٠	١	١		
٦	قائمة الحركة الاسلامية	١	٠	٠	٠		
٧	قائمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني	١	٠	٢	٢		
٨	قائمة الحرية	١	٠	٠	٠		
٩	قائمة التوجه الثالث	١	٠	٢	٢		
١٠	قائمة الرافدين	٢	٠	٢	٢		
١١	قائمة التجمع الكلداني السرياني الآشوري	٢	٠	٢	٢		
١٢	قائمة التقدم التركماني	٢	١	٥	٦		
١٣	قائمة اربيل التركمانية	١	٠	٤	٤		
١٤	قائمة التغيير والتجدد التركمانية	١	٠	٠	٠		
١٥	قائمة الجبهة التركمانية	١	٠	٠	٠		
١٦	قائمة ابناء النهرين	١	٠	١	١		
١٧	القائمة الارمنية	١	١	٠	١		
	المجموع	١١١	١٤	١٠٠	١١٤		

## ملاحظات حول جدول رقم ( ٥ )

وفقا للجدول اعلاه يكون تسلسل الكتل النيابية من حيث تغيب اعضاء البرلمان (الغيابات والاجازات) على

النحو الآتي:

- ١- الحزب الديمقراطي الكوردستاني.
- ٢- الاتحاد الاسلامي الكوردستاني.
- ٣- الاتحاد الوطني الكوردستاني.
- ٤- التغيير.
- ٥- التقدم التركماني.
- ٦- اربيل التركمانية.
- ٧- الرافدين.
- ٨- التوجه الثالث.
- ٩- الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني.
- ١٠- التجمع الكلداني السرياني الآشوري.
- ١١- الجماعة الاسلامية في كوردستان.
- ١٢- الارمنية.
- ١٣- ابناء النهرين.
- ١٤- الحرية.
- ١٥- الجبهة التركمانية.
- ١٦- الحركة الاسلامية.
- ١٧- التغيير والتجدد التركمانية

## الجدول رقم ( ٦ ) عدد ساعات اجتماعات البرلمان

رقم وتاريخ الاجتماع	عدد ساعات الاجتماع	ث
الجلسة الافتتاحية الرقم (١) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢	٠٠:١٠	١
الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ - الاولى	٢:١١	٢
الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ - الثانية	١:٥٥	٣
الجلسة الرقم (٣) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠	٢:٠٩	٤
الجلسة الرقم (٤) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢١	٢:٢٢	٥
الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦ - الاولى	٠٠:٤٠	٦
الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦ - الثانية	١:٤١	٧
الجلسة الرقم (٦) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧	٢:٢٣	٨
<b>المجموع</b>	<b>١٣:٣١</b>	

### ملاحظات حول جدول رقم ( ٦ )

١. خلال الفترة من (٢٠١٥/٩/١) و لغاية (٢٠١٥/١١/٧) مجموع أيامها (٦١) يوما شهدت قاعة البرلمان (٥) اجتماعات فقط.
٢. خلال هذه الأتتماعات الخمسة الاعتيادية، من بداية الأتتماع الى رفع الجلسة استغرقت المحادثات المتعلقة بشؤون البرلمانية و مشاكل المواطنين و المشاكل القائمة في الوقت الراهن (١٣) ساعة و (٣١) دقيقة فقط، من المعلوم أن هذه المدة قليلة جدا و لاتفي بالغرض.
٣. وهذا أحد نواقص النظام الداخلي للبرلمان الذي لم يحدد الأتتماعات خلال كل أسبوع فلذلك يجب الوقوف عند هذه النقطة و يجب ان تعدل بقانون.

## الجدول رقم (٧)

### عدد فقرات جداول الاعمال التي تم تنفيذها في الدورة الخريفية لعام ٢٠١٥

ت	رقم وتاريخ الاجتماع	عدد الفقرات	المنفذة	غير المنفذة والمؤجلة	نسبة تنفيذ المشاريع
١	الجلسة الافتتاحية الرقم (١) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢	٢	٢	٠	١٠٠%
٢	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦	١	١	٠	١٠٠%
٣	الجلسة الرقم (٣) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠	١	١	٠	١٠٠%
٤	الجلسة الرقم (٤) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢١	١	١	٠	١٠٠%
٥	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦	١	١	٠	١٠٠%
٦	الجلسة الرقم (٦) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧	٢	١	١	٥٠%
	<b>المجموع</b>	<b>٨</b>	<b>٧</b>	<b>١</b>	<b>٨٧,٥%</b>

### ابرز الملاحظات حول جدول رقم (٧)

١. خلال (٥) جلسات لبرلمان كردستان تم تقديم (٨) فقرة عمل من برامجه، تم انجاز (٧) فقرات في موعدها المحدد و أرجى فقرة واحدة لم تنجر فى موعدها، أي بمعنى أن مجموع فقرات برامج العمل = ٨ (١٠٠٪)
٢. مجموع ما انجزت منها = ٧ (٨٧.٥٪)
٣. مجموع ما لم تنجز = ١ (١٢.٥٪)

**الجدول رقم ( ٨ )**  
**ملخص عمل البرلمان خلال شهرين**

العدد	العنوان	ت
٦	عدد اجتماعات البرلمان	١
٨	عدد فقرات جداول الاعمال	٢
٧	عدد فقرات جداول الاعمال / المنفذة	٣
١	عدد فقرات جداول الاعمال / غير المنفذة	٤
١٥٥	عدد مشاريع القوانين التي تمت القراءة الاولى لها منذ مباشرة البرلمان لمهامه	٥
٠	عدد القوانين المصادق عليها	٦
٠	عدد القرارات المصادق عليها	٧
٣	عدد بلاغات البرلمان	٨
٢	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين طوّل بحضورهم الى قاعة البرلمان من قبل اعضاء البرلمان	٩
٠	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا الى قاعة البرلمان بناء على طلب من اعضاء البرلمان	١٠
٢	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين طلب اعضاء البرلمان حضورهم الى قاعة البرلمان ولم يحضروا	١١
٠	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا الى قاعة البرلمان بناء على طلب منهم	١٢
٠	عدد استجابات اعضاء مجلس الوزراء	١٣
٢٣	عدد اجتماعات اللجان	١٤
١١٧	عدد التقارير التي كتبها اللجان بشأن مشاريع القوانين	١٥
٢٥٤	عدد التقارير التي لم تكتبها اللجان بشأن مشاريع القوانين	١٦
٠	عدد اسئلة الاعضاء الموجهة الى الحكومة	١٧
٠	عدد اسئلة الاعضاء التي تم الرد عليها	١٨
٠	عدد اسئلة الاعضاء التي لم يتم الرد عليها	١٩
١١٤	عدد تغيب الاعضاء عن الاجتماعات	٢٠

## الخروقات القانونية حيال البرلمان

\* في صبيحة يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/١٠/١٢، غادر (يوسف محمد) رئيس برلمان السليمانية عائداً الى أربيل حيث مقر عمله، عند وصوله نقطة تفتيش ألتون كوبري (پردی) لم يسمح له بدخول أربيل و أجبر قسراً على الرجوع الى السليمانية.. ان هذا التصرف بحسب بيان أصدرته حركة التغيير (التغيير) الذي أعلن في حينه.. جاء بعد قرار المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١ طرد الفريق الوزاري و أعضاء البرلمان من حركة (التغيير) اضافة الى رئيس البرلمان الذي هو أيضاً ضمن استحقاق (التغيير) الانتخابية، من مدينة أربيل.

\* ان هذا العمل غير قانوني، لأن رئيس برلمان كردستان الشخصية الثانية بعد رئيس الأقليم يشغل مصبا سياديا، ان يمنع دخوله عاصمة الأقليم.<sup>(٢٠)</sup>

\* بعد عوتة عقد في نفس اليوم مؤتمرا صحفيا في مكتب برلمان بسليمانية بصحبة ممثلي كل من كتلة (التغيير، الاتحاد الوطني، يهكگرتوو، كۆمهه)، أعلن رئيس البرلمان للصحفين: ان قطع الطريق أمام رئيس البرلمان و أعضاء كتلته بالدخول الى مدينة أربيل يعتبر نوعا من الانقلاب... كما أشار الى أن ما حدث سيكون له أكثر خطير على العملية السياسية برمتة و بالتالي سيؤول الى نهاية لا يحمد عقباه، لأن رئيس البرلمان و أعضائه استلموها الشرعية من الشعب، وقال ان كردستان مكان عملنا و سنعمل بكامل ارادتنا حيثنا نكون. و أضاف رئيس البرلمان، ان اعاقه عمل برلمان لن تغير الحالة المزرية للأقليم بل سيضاعف من مشاكل الكتراكمة منذ شهور التي تتمثل في الأزمة المالية و انتهاء و ولاية رئيس الأقليم.. و الآن و أكثر من اي وقت مضى نحتاج الى الحوار السياسي لذا نحن لن نرذخ تحت طائلة اي انقلاب قد يرتكب ضد البرلمان و الشرعية.

كما قال رئيس البرلمان : " ان ابعاد العملية السياسية عن مسارها الحقيقي لن يعالج المعضلات و أنا أذكر جميع القوي و الأطراف السياسية من ان أقليم كردستان تمر الآن بمرحلة صعبة قد تؤدي بنا جميعا نحو الهاوية لذا علينا جميعا ان نسعى جاهدا لأيجاد حل عادل و منطقي لجميع القضايا العالقة و نبذل جل جهودنا لتنقية الأجواء و المرجوع الي مائدة الحوار و نلجأ الي منطق العقل" و قال (فخرالدين قادر) سكرتير البرلمان في توضيح له " أن مثل هذه المواقف غير مقبولة و انا أدين ما حدث لرئيس البرلمان.<sup>(٢١)</sup>

(٢٠) - بهذة المناسبة صرح ثاري هرسين، عضو برلمان كردستان من كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ان سبب منع رئيس البرلمان من دخول أربيل يرجع الي الحفاظ على حياة رئيس البرلمان و ليس الا، كما وقال : " ان منع يوسف محمد من الذهاب الي أربيل كان خوفا من سلامة حياة حيث ان ما حدث لرفاقنا في حدود السليمانية و ضواحيها جعل من ذريم و اقربائهم في حالة غليان و عصبية و انا أشك من ان هنالك أشخاص قد يريدون الثأر منه، حيث يدعون انه - اي رئيس البرلمان هو المشؤل الأول وراء الاحداث التي حدثت في السليمانية و بعض الاماكن الاخرى "

(٢١) - نص كلمة سكرتير البرلمان : ان برلمان كردستان، كما هو معلوم، أعلى سلطة تشريعية حاز على الشرعية القانونية من لدن شعب أقليم كردستان و كذلك الحال بالنسبة الى هيئة رئاسة البرلمان حيث حاز على الشرعية القانونية من أعضاء البرلمان بجميع

وفي نفس اليوم أدان ثمان كتل برلمانية وهم : (الاتحاد الوطني الكردستاني و حركة التغيير، يه كگرتوو، الجماعة الإسلامية، و الحركة الإسلامية، الجبهة التركمانية، أبنا النهريين، كتلة آزادي، فى بيان لهم أأاندا هذا التصرف اللاقانوني تجاة رئيس البرلمان.<sup>(٢٢)</sup>

مكوناته، و انطلاقا من هذه الحقيقة فأن اي عمل مشين قد يمس حرمة برلمان و هيئة رئاسته يعتبر اهانة لشعب كردستان. فى الوقت الذى يمر إقليم كردستان بمرحلة صعبة حيث هنالك جملة من المشاكل و الازمات بائن للعليان التي جاءت كنتيجة حتمية جراء سوء تجربة نظام الحكم و أن شعبنا ينظر و ينتظر بحذر شديد لايجاد حل سياسى و قانونى للوضع الراهن. الا أن اليوم ٢٠١٥/١٠/١٢ و بأسف شديد، من خلال عمل غير قانونى لم يسمع لرئيس البرلمان، عند معبر (پردى) بالذهب الي اربيل ليحضر اجتماعات و تأدية و أجباتة اليومية، يعتبر هذا العمل تصرف غير قانونى لا يقرة اي منطق قانونى و انساني، فلذلك أدين و بشدة هذا العمل عندما ذهبت الي البرلمان أخبرت بما حدث لرئيس البرلمان فغادرت قاعة البرلمان فى الحال أستنكارا لما حدث. لابد للحزب الديمقراطي الكردستاني ان بعيد النظر بموقفه هذا، لأنه و بكل تأكيد عمل من هذا القبيل لا يخدم الحزب الديمقراطي و لا يخدم الموظفين بل ينعكس عليه سلبا على الصعيدين الداخلي و الخارجي، حيث أن الوضع الراهن يتطلب التعامل بروح مسؤلية وطنية فى الوقت الذى كان البرلمان فيه المرجع الاول لحسم خلافاتنا و ان للجوء الى قرار حزبي لحسم خلافات كهذة ليس إلا خرق صريح للقانون و العرف القانونى كما يذكرنا بالأيام التي كانت الحرب الداخلية تحرق الأخضر و اليايس بل علينا العمل سوية لنبذ جميع الخلافات و النهوض بكردستان نحو الافق و ندعم قوات (الپيشمهرگه) الذين هم حماة الوطن و ظهيرة الحقيقي الرصين.

فخرالدين قادر عارف

سكرتير برلمان كردستان

٢٠١٥/١٠/١٢

(٢٢) - نص بيان الكتل الثمان حول ادانة قطع الطريق أمام رئيس البرلمان:

اليوم (٢٠١٥/١٠/١٢) فى حدث غيرمتوقع بأسف شديد - قُطعه الطريق أمام رئيس البرلمان للذهاب الى اربيل حيث مقر عمله، إن هذا العمل ليس الا إشارة خطيرة تهددمستقبل شعبنا ولا ينجح مع النضال و التضحيات التي قدمها شعبنا الصامد، وفى نفس الوقت إهانة للشرعية البرلمانية، علما بأن أعضاء البرلمان و رئيسه قد إنتخبوا بأصوات جميع الكردستانيين و حازو على ثقة الشعب، و المعلوم إن البرلمان كردستان هو المرجع القانونى و السياسى الوحيدين فى الأقليم لحسم الخلافات التي قد تحصل بين الأحزاب و المكونات السياسية الأخرى، إن الكردستان ملك لجميع أفراد شعب الكردستان و ليس مملوكة لحزب أو طرف سياسى معين لذا ندين أية خطوة تخطى باتجاه تفكيك و تقطيع وحدة البيت الكردستانى و أطرافها السياسية، ندعم و نساند مطالب المواطنين و ندعو الى حل جميع المشاكل السياسية و الأقتصادية لأقليم كردستان كما ندعو الى حسم الخلافات و الصراعات بين الأحزاب و القوى السياسية بالطرق السلمية و ببلغة التفاهم و التسامح دون اللجوء الى العنف.

٢٠١٥/١٠/١٢

فى مقابل أعلن الناطق بأسم كتله الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث قال :- كنا قد حاولنا أن لا تصل الأمور الى هذا الحد، إلا أن حركة (التغيير) أجبرنا أن نقرر هكذا قرار، لذا لم يعد (يوسف محمد) رئيساً للبرلمان و سيناط منصب رئيس البرلمان الى شخص آخر. (٢٣)

فى الحقيقة نجد أن كل من القوائم:(الحزب الشتراكى الديمقراطي، التوجه الثالث، الرافدين، التجمع الكلداني السرياني الآشوري، التقدم التركمانى، أربيل تركمانية، التغيير والتجدد التركمانى، الأرمن)، لن يعبروا عن آرائهم و لم يتخذوا موقفاً رسمياً حيال ذلك.

إن هذا الحدث كان له أصداء واسعة فى الأعلام العالمى حيث تركت آثار سلبية على الصعيد الخارجى... نشير هنا الى وجهات نظر بعض من تلك الوسائل الإعلامية :

كتبت وكالة أنباء رويترز تقول : ((إن القوات الأمنية للأقليم منعت رئيس البرلمان - كردستان من الدخول الى مدينة أربيل، يأتي هذا الأجراء فى وقت الذى تعيشها المنطقة حالة مزرية وغير مستقرة)). كما كتبت أيضاً إن عدم السماح لرئيس البرلمان بالدخول الى مدينة أربيل، جاء كردفع للـحزب الديمقراطي الكردستاني مفترضاً بأن حركة (التغيير) كانت السبب الرئيسى وراء أعمال العنف التى شهدتها بعض المدن فى جنوب كردستان فى الأيام القليلة الماضية، كونه - رئيس البرلمان - من احد أعضاء بارزين فى حركة (التغيير).

\* كتبت (ديلي ميل) البريطانية فى موقعها، تقول : " إن تدهور الوضع السياسى بين الأطراف الحاكمة يعود بالأصل الى ازمة رئيس البرلمان "

\* تقول صفحة " Middleeast online " مديل ئيست ئونلاين : " بسبب عدم الأستقرار و الصراعات الداخلية طلب حزب البارزانى من اعضاء و وزراء التابعين الحركة (التغيير) - المعارضة السابقة لأقليم كردستان -

(٢٣) - أعلن (محمد على ياسين) الناطق بأسم كتلة الصفراء فى برلمان كردستان : (لقد حاولنا كثيراً أنلا تصل الأمور الى هكذا الحال، الا إننا كنا مضطرين أن نتخذ مثل هذا القرار حيال حركة (التغيير). وقال أيضاً أن أحسن الخيارات لدينا، كما حاولنا سابقاً، كان التفاهم التوافق، مثلما تم تشكيل الحكومة بموجبه، و كلنا واثقون من أنفسنا بأننا سنستطيع مع رفاقنا أن نعمل يحد ضمن حكومة وطنية بما يخدم الشعب، ولكننا لم نجد بصيص أمل لدا حركة (التغيير)، و أصناف يقول : " إن حركة (التغيير) استغلت الظروف السياسية المتدهورة فى مدينة السليمانية و ضواها لصالحها وحاولت كثيراً كى تأتي بتلك الأحداث الى مدينة أربيل وأماكن أخرى، إلا أننا كنا لهم بالمرصد و أستطعنا أن نهض جميع أحلامهم "

وقال أيضاً : إذا سئلنا بأى قانون ابعدم (يوسف محمد) من منصبه كرئيسى للبرلمان ؟ نحن أيضاً نسأل ونقول بأى قانون احرقت مقارنا فى سليمانىة و أماكن أخرى ؟ وفى معرض أقواله ذكر الناطق بأسم كتلته الصفراء، إن شرعية البرلمان لا تزال باقية على حالها إلا أن (يوسف محمد) لم يعد رئيساً للبرلمان و سنعين رئيساً جديداً مكانه، وربما التوافق مع الأطراف الأخرين، كما سنعيد النظر بالحقائب و المناصب التى كانت تشغلها (التغيير)

بمغادرة هولير العاصمة و في نفس الوقت إعترض الحزب المذكور طريق رئيس البرلمان من دخوله مدينة أربيل العاصمة".

\* كتبت ديلي ستار Daily star " تقول :- " بسبب التوترات و عدم الاستقرار و أعمال العنف التي مرت بأقليم كردستان خلال الأيام الفائتة، قامت القوات الأمنية بأعتراض طريقة رئيس البرلمان من دخول عاصمة إقليم الذي هو من أعضاء البارزين في حركة التغيير، وإن هذا الحدث بالأساس له علاقة بأحداث الأيام التي خلت - أي قبل سد الطريق أمام رئيس البرلمان - وإن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعتبر القوة الأولى في الأقليم يهتم حركة التغيير (التغيير) بتورطها في أعمال العنف التي شهدتها مدينة السليمانية و ضواحيها".

\* أعلنت وكالة أنباء - sky news سكاى نيوز العربية في خبر عاجل لها :-  
" لم يسمح لرئيس البرلمان بالذهاب الى أربيل و أجبر على الرجوع الى سليمانية، و صرح الرئيس البرلمان هناك، إن ما حدث له إنقلاب على شرعية القانونية"

وبعد أحداث اليوم (٢٠١٥/١٠/١٢) توالى الخروقات واحدة تلو أخرى، فقد تم تجميد أعمال البرلمان بشكل كامل، والتي تنعكس في المواد والفقرات التي تدخل ضمن هذه القوانين و القرارات :-

#### أولاً :- خرق قرار رقم (١) لسنة / ٢٠٠٥ لبرلمان كردستان :

المادة الأولى: يعتبر برلمان كردستان \_ العراق، المرجع السياسي و الدستوري الوحيد للبت في المسائل و الموضوعات المصيرية لشعب كردستان العراق....<sup>(٢٤)</sup>

#### ثانياً :- خرق القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ لانتخابات برلمان كردستان - العراق : المادة التاسعة و الثلاثون :

لا يسأل العضو عما يبديه من آراء أو ما يورده من وقائع أثناء ممارسة عمله في البرلمان.<sup>(٢٥)</sup>

#### المادة الأربعون :

١. لا يجوز ملاحقة من الأعضاء أو القاء القبض عليه بسبب جريمة أثناء دورات الأنعقاد دون إذن البرلمان إلا في حالة التلبث بجناية.

<sup>(٢٤)</sup> - تمت خرق هذه المادة و سُد الطريق أمام رئيس البرلمان (الذي هو مرجع السياسي والدستوري الوحيد)، ليقوم بإنجاز أعماله، حيث اصبح الأقليم في وقت الحاضر بدون مرجع قانوني و تشريعي.

<sup>(٢٥)</sup> - هنالك أعضاء من برلمان كردستان تعرضوا للتهديد و الضرب جراء عرضهم لأرائهم، و هنالك أعضاء سُجّلت بحقهم دعاوى قانونية، هذا بالإضافة الى التشهير بهم في وسائل الأعلام لكونهم قاموا بمتابعة واجباتهم.

٢. لايجوز ملاحقة من الأعضاء أو القاء القبض عليه خارج دورات الأنعقاد بسبب الجريمة دون إذن من رئيس البرلمان إلا فى حالة التلبس فى الجناية.<sup>(٢٦)</sup>

### المادة الثالثة والأربعون :

تنتهى العضوية فى البرلمان فى إحدى الحالات التالية :

١. إنتهاء مدة البرلمان أو حله .
٢. إستقالة العضو، وتعتبر نافذة من تأريخ قبولها من قبل البرلمان بأغلبية الحاضرين.
٣. إنتفاء أحد شروط الترشيح لعضوية البرلمان ويقر البرلمان ذلك بأغلبية ثلثى أعضائه الحاضرين.
٤. غياب العضو ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع.
٥. وفاة العضو.<sup>(٢٧)</sup>

### المادة الخامسة والأربعون :

ينعقد البرلمان فى أربيل ويجوز عقده فى أى مكان آخر يختاره عند الأقتضاء.<sup>(٢٨)</sup>

### المادة السادسة والخمسون :

يمارس البرلمان المهام و الصلاحيات التالية :

١. تشريع القوانين.
٢. إقرار الاتفاقيات و البت فى المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق و تحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية.
٣. تسمية رئيس السلطة التنفيذية الذى له صلاحية تسمية أعضاء السلطة من بين أعضاء البرلما أو غيره.

<sup>(٢٦)</sup> – بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٥ سد الطريق بوجه مجموعة من أعضاء البرلمان و منعوا من دخول مدينة أربيل وفى يوم ٢٠١٥/١٠/١٢ عند معبر (بردى) لم يسمح لرئيس البرلمان بدخول أربيل من دون أن يطبق عليه أية الفقرة من فقرات هذه المادة، إذن هذا خرق صارغ للقانون و الشرعية.

<sup>(٢٧)</sup> – ان امتناع رئيس البرلمان من نهابه الى مقر عمله لم يستند الى مادة قانونية و هذا خرق صارغ للقانون.

<sup>(٢٨)</sup> – بموجب المناهج الداخلي يمكن للبرلمان أن يجتمع خارج بناية برلمان إذا سُمح له بقرار من البرلمان، هذا عندما تكون الظروف إعتيادية. لكن الأن لاتسمح لرئاسة البرلمان أن تجتمع داخل البناية البرلمان، إذ يمكن للبرلمان أن يعقد إجتماعاته خارج مبني البرلمان كما حصل فى عام ١٩٩٤ أيام الأقتتال الداخلي عندما عقد البرلمان إجتماعه فى قرية (داره به ن). والآن رئيس البرلمان يريد الذهاب الى مبني البرلمان فى أربيل ولكن لايسمح له بذلك، لذا لرئيس البرلمان الحق أن يجتمع فى أي مكان يراه مناسباً. إلا أن هذا غير مناسب فى الوقت الحاضر خوفا من تأزم العلاقات وتدهور الوضع السياسي فى الأقليم.

٤. منح الثقة للسلطة التنفيذية أو سحبها منها.
٥. إقرار لميزانية العامة و خطط التنمية.
٦. الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
٧. تشكيل لجان لاجراء التحقيق فى امر يرتأيه.
٨. وضع نضامه الداخلى و تحديد ملاكاته و إقرار موازينته و تعيين موظفيه.
٩. تشكيل لجان دائمية و مؤقتة من بين اعضاءه بموجب النضام الداخلى.
١٠. وضع قواعد إتهام و محاكمة أعضائه فى حالة إخلاله بشرف القسم الذى أدوه.
١١. الفصل فى الطعون المقدمة فى صحة إنتخاب أعضائه ولا تبطل العضويه إلا بأقرار يصدر بأغلبية ثلثى الحاضرين.<sup>(٢٩)</sup>

### ثالثاً: خرق النظام الداخلى لبرلمان كردستان:

#### المادة (١٦) :

١. فى حالة تقديم أحد أعضاء هيئة الرئاسة الأستقالة من منصبه تقبل بعد موافقته البرلمان بأغلبية عدد أصوات الحاضرين.
٢. عند شغور مركز رئيس البرلمان أو نائبه أو السكرتر أى سبب كان ينتخب البرلمان خلفا له فى أول جلسة يعقدها بعد الشغور و بنفس الطريقة المنصوص عليها فى هذا النضام.<sup>(٣٠)</sup>

#### المادة (١٧) :

يمارس الرئيس الصلاحيات و المهام التالية :

١. تطبيق القانون و النضام الداخلى للبرلمان.<sup>(٣١)</sup>

<sup>(٢٩)</sup> - إن هذه المادة قد حُرقت بشكل كامل، لأنه لم يسمح لرئيس البرلمان بالذهاب الى مقر عمله للقيام بواجباته وممارسة صلاحياته، وإن عملية التشريع قد توقفت بشكل تام، حول الموازنة المالية العامة إنها لم ترسل الى للبرلمان منذ ثلاث سنوات للمناقشات والمصادقة عليها، وإن مراقبة السلطة التنفيذية لم تجر على قدم وساق ولم تجر مسائلة الوزراء بالشكل المطلوب، ولم تشكيل لجان مختصة لمتابعة و معالجة المشاكل والتطورات التي تشهدها المنطقة، حتى لو تشكلت فأنها لم تستطع أن تعطي ثمارها.... الخ.

<sup>(٣٠)</sup> - رئيس البرلمان لم يتقدم بأستقالة من منصبه و إنما أبعد من منصبه عنوة وبدون مبرر القانوني أو يُستند بمادة قانونية معينة تجيز بذلك.

<sup>(٣١)</sup> - لم ينجح رئيس البرلمان فى ممارسة صلاحياته القانونية وأن يطبق المنهاج الداخلى بشكل متقن، و هنالك أسباب حال دون ذلك جزء من هذه الأسباب تتعلق بتكوين هيكله البرلمان والقسم الأخر تتعلق بوضع العراقيل أمام أداء دور الرئيس البرلمان، قسم تتعلق بقدرة وتجربة أداء رئاسة البرلمان.

٢. إفتتاح دورات و جلسات البرلمان ورئاستها وإختتامها وتأجيلها وتحديد مواعدها. (٣٢)
٣. إدارة المناقشات و المحافظة على إنتظامها.
٤. إتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن و الأنضمام داخل البرلمان و له أن يحدد القوة النضامية المناسبة لهذا الغرض وتكون تحت أمرته. (٣٣)
٥. توقيع محاضر الجلسات مع عضوى هيئة الرئاسة. (٣٤)
٦. القيام بكل ما يتعلق بألبرلمان من التصرفات القانونية و أعمال إدارية و المالية وله تخويل غيره من أعضاء هيئة الرئاسة لهذا الغرض.
٧. توقيع كافة المخاطبات الرسمية مع السولطة التنفيذية وغيرها من الجهات داخل الأقليم وخارجه.
٨. توقيع كافة الرسائل والمخبرات التى تصدر عن البرلمان أو إحدى لجانه بعد ختمها بختمه.
٩. التثبيت من النصاب بمعاونة عضوى هيئة الرئاسة.
١٠. طرح الأمور على البرلمان للتصويت عند إقتضاء.
١١. الأشراف على أعمال لجان البرلمان.
١٢. تمثّل البرلمان فى إحتفالات الوطنية و مناسبات الأخرى و له تخويل غيره من أعضاء لهذا الغرض.
١٣. إصدار القوانين و القرارات و أنضمة التى وافق عليها البرلمان.

#### المادة (١٨) :

يمارس نائب الرئيس الصلاحيات و المهام التالية

١. الممارسة جميع صلاحيات الرئيس عند غيابه، كما يجوز اليعهد الرئيس إليه مهام معينة.
٢. الأشتراك فى أعمال هيئة الرئاسة و وظائفها بصفته عضوا فيها.
٣. متابعة أعمال اللجان و تقديم التقارير بشأنها الى الرئيس. (٣٥)

(٣٢) - خرق، لأنه لم يسمح مجلس البرلمان أن يجتمع.

(٣٣) - خرق، لأن القوات الأمنية المحاطة ببرلمان ليست تحت إمرة رئيس برلمان.

(٣٤) - عملية عمل البرلماني قد توقفت وليس هناك مسودة مشروع قرار للمصادقة عليها.

(٣٥) - هذه المادة أيضا تم خرقها، لأن نائب الرئيس لا يستطيع أن يمارس سلطاته كما هو مطلوب، حيث ان غياب الرئيس ليس بمحض إرادته أو بموجب مادة قانونية بل كان تحت طائلة الأكره فلذلك لا يمكن للنائب أن يمارس سلطاته، حيث أن مهام نائب رئيس البرلمان يقتصر على عقد إجتماعات دورية خاصة بالجان البرلمانية، رغم تحديد موعد الأجتتماعات من قبل نائب رئيس إلا أن ذلك لم يحصل بسبب إنسحاب كتل كل من (يهكيتى نيشتيماى - گوران - يهكگرتوو - كۆمهل) و عدم حضورهم تلك الأجتتماعات.

#### المادة (٢٠) :

تقوم هيئة الرئاسة بما يلي :<sup>(٣٦)</sup>

١. تنظيم جدول أعمال لكل جلسة من جلسات البرلمان وتبليغه إلى أعضاء و أعضاء مجلس الوزراء مع المشاريع و المقترحات و التقارير موضوع المناقشة قبل يومين على الأقل من إنعقاد البرلمان.
٢. البت فى تنازع الاختصاص بين اللجان بالنسبة للقضايا المحاللة اليها و حسمها.
٣. وضع القواعد الخاصة بتحرير المحاضر و تنظيمها.
٤. قراءة خلاصة محضر الجلسة الاخيرة للبرلمان فى الجلسة التالية له.

#### المادة (٢١) :

تجتمع هيئة الرئاسة كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس و عليها ان تنظم محاضر جلساتها و تثبت فيها المواضيع المعروضة عليها والآراء و القرارات و أسانيدها و يوقع عليها الأعضاء و تحفظ مع وثائق البرلمان.<sup>(٣٧)</sup>

#### المادة (٢٦) :

لا يسأل العضو عما يبدية من آراء او ما يورده من وقائع اثناء ممارسة عمله فى البرلمان.<sup>(٣٨)</sup>

#### المادة (٢٧) :

١. لا يجوز ملاحقة اى من الاعضاء او القاء القبض عليه بسبب جريمة اثناء دورات الانعقاد دون اذن البرلمان الا فى حالة التلبس بجناية.<sup>(٣٩)</sup>
٢. لا يجوز ملاحقة اى من الاعضاء او القاء القبض عليه خارج دورات الأنعقاد بسبب الجريمة دون إذن من الرئيس إلا فى حالة التلبس بجناية.
٣. يقدم الطلب بالأذن الى الرئيس من الجهة القضائية المعينة، مشفوعة بأوراق القضية المطلوب إتخاذ الإجراءات فيها.

(٣٦) - تعطيل اعمال لهئة الرئاسة و عدم امكانها من تأدية مهامها.

(٣٧) - اجتماعات يومي ٢٣/٦/٢٠١٥ و ١٩/٨/٢٠١٥ كانت ضمن صلاحيات رئيس البرلمان، بموجب هذه المادة مارس صلاحياته.

(٣٨) - هناك حالات تعرض فيها الاعضاء الى التهديد و الضرب بسبب التعبير عن ارائهم، و حالات اخى تعرضوا فيها للتشهير بهم فى الوسائل الاعلامية نتيجة قيامهم بمتابعة و اجباتهم الرسمية.

(٣٩) - هناك حالات سد الطريق امام أعضاء البرلمان منها يوم ١٥/٨/٢٠١٥ عندما اراد بعض من اعضاء برلمان الذهاب الى اربيل الا أنهم منعوا من عبور نقطة تفتيش (ديگهله) يوم ١٢/١٠/٢٠١٥ سد الطريق أمام رئيس البرلمان للذهاب الى اربيل.

٤. يدرج الرئيس الطلب المذكور فى جدول أعمال أقرب جلسة ويعرضه على البرلمان للبت فيه فى الحالات الواردة فى الفقرة (١) من هذه المادة.
٥. لاينضرب البرلمان فى هذا الطلب من حيث توافر أدلة التهمة أو عدم توافرها وإنما فى جدية الدعوى، للتحقيق العدالة او كيديتها بقصد الأساءة للعضو.

#### المادة (٣٠) :

أ/ تنتهى العضوية فى البرلمان فى الحالات التالية :<sup>(٤٠)</sup>

١. إنتهاء مدة البرلمان أو حله.

٢. الوفاة.

ب/ يفقد العضو عضويته فى الحالات التالية :

١. إستقالة العضو وقبولها.

٢. فقدان العضو للشروط من شروط الترشيح للعضوية ويقرر البرلمان ذلك بأغلبية ثلثى الحاضرين.

٣. غياب العضو ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع.

#### المادة (٣٢) :

يقدم العضو إستقالته خطية إلى رئيس البرلمان و تتلى فى أول جلسة.<sup>(٤١)</sup>

#### المادة (٧٩) :

أولاً :تصل الموازنة الى البرلمان فى بداية شهر تشرين أول قبل السنة المالية.<sup>(٤٢)</sup>

ثانياً : تحال على لجنة المالية و الشؤون إقتصادية مشروعات قوانين الموازنة العامة و حساب الخيتمى لكل سنة حال وروده لتدقيقه و مناقشته.<sup>(٤٣)</sup>

#### المادة (٩١) :

١. للبرلمان حرس خاص يأتهم بأمر من رئيس البرلمان.

٢. يحدد الرئيس حجم القوة التى يراها كافية لصون النضام و الحراسة فى البرلمان وعدد أفرادها.

٣. يمنع إدخال الأسلحة النارية أو الجارحة إلا بناية البرلمان.

٤. باستثناء حرس البرلمان، لا يجوز لاي مسلح أو قوة مسلحة الدخول الى بيناية البرلمان ولا الأقامة على مقربة من أبوابه إلا بموافقة الرئيس.<sup>(٤٤)</sup>

(٤٠) — ان امتناع رئيس البرلمان من ذهابه الى مقر عمله لم يستند الى مادة قانونية و هذا خرق ضارغ للقانون.

(٤١) — ابعاد رئيس البرلمان من منصبه قسراً دون تقديم مذكرة معلنة فيها الاستقالة او شئ من هذا القبيل.

(٤٢) — لم ترسل الموازنة السنوية لسنوات (٢٠١٤) و (٢٠١٥) و (٢٠١٦).

(٤٣) — لم ترسل الحسابات الختامية لسنوات (٢٠٠٤) و (٢٠١٥) و (٢٠١٦).

(٤٤) — خرق، لأن القوات الموجودة فى برلمان و حوالية ليست تحت امرة رئيس البرلمان.

## أبرز الملاحظات حول شهري عمل البرلمان خلال الدورة الخريفية سنة ٢٠١٥

**أولاً:** تم عقد (٥) جلسات إعتيادية خلال هذه الدورة، الآ أن البرلمان لم يكن ملتزماً بالمنهاج الداخلي في تمشية أعماله كما هو مطلوب، حيث تم خرقه في بعض الحالات.

**ثانياً:** إن برلمان كردستان في دورته الرابعة، منذ إنتخابه و لغاية إعداد هذا التقرير،- الذى يناهز عمره سنة و عشرة أشهر- صادق على (١٨) قانوناً فقط، علماً بأنه قد أنجز القراءة الأولى ل (١٥٥) مشروع قانون.

**ثالثاً:** إن البرلمان لم يتمكن من القيام بمتابعة كيفية بيع النفط و عائداته أو الأطلاع على ميثيات العقود التي تمت إبرامها بين الحكومة و الشركات العالمية .<sup>(٤٥)</sup>

**رابعاً:** تم تقديم طلب الى الحكومة، من قبل عدد من اعضاء البرلمان رسمياً بخصوص حضور عدد من الوزراء لغرض المسائلة، إلا أنهم لن يستجيبوا للطلب و لم يحضر ائ منهم قاعة البرلمان. و هذا يدل على أن الحكومة لن تولي الأهتمام بالبرلمان، هذه المؤسسة التشريعية الوحيدة في الأقليم، و قوانينه و قراراته .<sup>(٤٦)</sup>

**خامساً:** إن اللجان المعنية للبرلمان، لحد الآن، لم تستطيعوا القيام بمهامهم كما هو مطلوب من حيث مراقبة أداء الحكومة، كما لم تقم بمتابعة المشاريع التي خصصت لها الميزانية.. وعلى ديوان الرقابة المالية القيام بمتابعة مثل هذه التخصيصات.

**سادساً:** من مجموعة الأتماعات الخمسة الأنفة الذكر التي تمت عقدها في حينها، غاب من أعضاء البرلمان ما مجموعه (١١٤) عضواً منهم (٩٨) عضواً بأجازة رسمية و (١٦) عضواً بدون إجازة.

**سابعاً:** خلال دورة الحالية لم يحضر قاعة البرلمان أي من الوزراء بغية إستجوابهم.

**ثامناً:** من مجموعة المشاريع التي أنيطت للجان البالغة عددها (٣٦٢) مشروعاً، و المفروض أن ترفع تقارير بخصوصها كل حسب نوع المشروع، إلا أن (١١٧) تقريراً فقط رفع للبرلمان، وهذا يعني أن (٢٤٥) تقريراً لم يتم معالجته، وهذا يتنافى مع المنهاج الداخلي.

<sup>(٤٥)</sup> - جاء في المادة رقم (٤٢) من المناهج الداخلي مايلي :

(أ) للجان الدائمة لها حف - عن طريق نائب رئيس البرلمان - ان تطالب الدوائر الرسمية و المنظمات الجماهيرية و المهنة تزويدها بالمعلومات التي يحتاجونها بغية مناقشة القضايا المطروحة في جدول أعمال دون تملص أو تمهل.

(ب) إذا اتصلت الجهات مذكرة أعلاه عن أعطاء المعلومات تلك بتم إعلام رئيس مجلس الوزراء عن طريق رئيس البرلمان بالموضوع للتدخل، وإذا إمتنعت هذه الدوائر ولم تعط المعلومات خلال خمسة عشر يوماً عندئذ لا يطرح الموضوع أمام البرلمان للبت فيه.

<sup>(٤٦)</sup> - جاء في مادة رقم (٦٩) مايلي :

(أ) إذا أرادة عضو البرلماني أن يستجوب عضواً في سلطة التنفيذية يجب أن يوجه إليه برسالة تحريرية.

(ب) يتم إصال الأستجواب الى السلطة التنفيذية عن طريق رئيس البرلمان بعد إدراجه في جدول أعمال الجلسة الأولى بعد إبلاغ ويحدد موعد المناقشة بعد أسبوع في حال إذا إستعجل البرلمان في أمره ووافق الشخص المعني لافي سلطة التنفيذية.

**تاسعاً:** في غضون هذان الشهران إجتمعت اللجان (٣٣) مرة وغاب عن إجتماع (٥٤) عضواً.

**عاشراً:** في غضون ستة أشهر تم تشريع (١٨) قانونا و (٧) قرارات من قبل البرلمان.

**أحد عشر:** يلاحظ أن دور البرلمان على الساحة السياسية فيما يخص الأحداث المهمة و المصيرية لأقليم كردستان ليس كما هو مطلوب بل مهمش نوعما، علماً بأن قرار رقم (١) لسنة /٢٠٠٥ يؤكد على أن القيادة السياسية للأقليم عليها الرجوع الى البرلمان للبت بشأن القرارات المصيرية. إلا أن القرار المذكور بات حبراً على ورق.

**إثنا عشر:** بموجب قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ الخاص بصياغة الدستور لأقليم كردستان - العراق، كان من المفروض أن تنجز اللجنة المكلفة بصياغة الدستور، أعمالها في غضون ثلاثة أشهر، إلا أن المدة إنتهت ولم ينجز الدستور والآن أصبحت اللجنة وأعمالها قيد الأنتظار لحين إتخاذ قرار بشأنه من قبل البرلمان...إن يفعل هذا !

## النتائج

ان سد الطريق امام رئيس البرلمان لمزاولة عمله و قرار تعطيل البرلمان قد يتمغض منه النتائج التالية :

١- من المعلوم ان برلمان كردستان الذي هو اعلى مؤسسة شرعية انتخب اعضائه من قبل شعب كردستان فى عملية ديمقراطية حرة و نزيهه، إلا أن ماحدث لرئيه و اعضائه قد قوضت العملية الديمقراطية وقل من شأنها هذا إندلت على شى إنما تدل على أنها لاتزال مشروع الديمقراطية لم تستتب اركانها و بالتالي أدى الى فقدان الثقة بين الجماهير الناخبة والنضام السياسي فى لأقليم.

٢- تهميش البرلمان بهذه الطريقة يؤدي الى تراجع مسيرة الديمقراطية والشرعية القانونية لأقليم كردستان على الصعدين الداخلي والخارجي.

٣- تعطيل البرلمان يؤدي الى فقدان الثقة بالبرلمان كأعلى مؤسسة تشريعية فى الأقليم وبالتالي يفقد الناس ثقته بعملية التصويت و الانتخابات .

٤- تعطلت عملية تشريع القوانين.

٥- تعطلت عملية مراقبة السلطة التنفيذية.

٦- لم ترسل ميزانية الأقليم الى البرلمان منذ ثلاث سنوات

٧- توقفت الأتماعات البرلمانية كما توقفت أعمال اللحيان.

٨- قضية الدستور من ألقضايا المهمة، موضوع صياغته ماتزال عالقة وتمديد مدة اللجنة المختصة تحتاج الى موافقة البرلمان.

٩- موضوع رئاسة الأقليم الذي هو أحد أسباب الرئيسي للمشاكل لاتزال عالقة بدون حل.

١٠- إن عملية تصدير النفط الذي هو أحد أسباب المشاكل حيث تم المصادقة على وضع صندوق للعائدات النفطية من قبل البرلمان إلا أن موضوع تشكيل مجلس خاص به و إعطاء الثقة بأعضائه لم ينجز بعد.

١١- قرار الحكومة بأشغال مناصب وزراء المطرودين باطل، إلا إذا توفى الوزير أو قدم الاستقالة الرسمية بأرادته، إن هذا القرار قد صدر تحت الأكراه، وأي قرار يتخذ تحت الأكراه يعتبر باطلاً (المبني على الباطل باطل) هذا خرق للقانون.

١٢- تهميش دور البرلمان من قبل الأحزاب السياسية، وعدم أخذ قراراته وأرائه ووصاياها بنظر الأعتبار بالأخص فى موضوع رئاسة الأقليم.

١٣- إن البرلمان لم يعد قادراً على ممارسة واجباته الرئيسية التى تتمثل فى مسائلة الحكومة حيث لم يتمكن خلال هذه الفترة أن يستقدم رئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو أي من وزراء للبرلمان لغرض إستجواب و المسائلة.

١٤- عدم تنفيذ القرارات و القوانين والتوصيات الصادرة من البرلمان من قبل السلطة التنفيذية.

١٥- هنالك توجه من قبل وسائل الأعلام ولا سيما وسائل طرف سياسي معين للتشهير بمكانة البرلمان و سمعة أعضائه.

## "التوصيات والمقترحات"

١. تطبيق المناخ السياسي الى ما قبل ٢٠١٥/١٠/١٢
٢. السماح لرئيس البرلمان بالعودة الى مقر عمله، وتفعيل أداء البرلمان لممارسة أعماله إعتيادية.
٣. بتظافر جهود جميع الأطراف و إنطلاقاً من مبدأ المسؤولية التاريخية يمكن العمل على تجاوز الواقع السياسي الراهن، حيث أن الحكومة، حكومة شراكة الوطنية. و إحتكار السلطة من قبل طرف أو حزب سياسي معين غير ممكن، وإن الكتل السياسية تحت طائل المسؤولية ولا يمكن لأحد التنصل من المسؤولية الوطنية.
٤. على الكتل السياسية العمل بروح تملؤها التفاني ونكران الذات ونبذ المصلحة الحيزبية وأن يدركوا مدى خطورة المرحلة الراهنة في حين يواجهه الأقليم من المشاكل و الأزمات ماتكفية.
٥. التركيز على مراقبة أداء الحكومة بشكل أوسع و أدقة من قبل البرلمان.
٦. على اللجان البرلمانية القيام بأعمالها وكتابة تقاريرها بشأن المشاريع في موعيدها المحدد و عقد إجتماعات أكثر.
٧. على الأحزاب السياسية و الذين لديهم ممثلين في البرلمان أن تدعم البرلمان كمؤسسة وطنية وجد من أجل تشريع القوانين و مراقبة السلطة التنفيذية بدلاً من التفاضي وتهميشه.
٨. على الأطراف السياسية الرئيسية أن تكون متكاتفين أكثر مع بعضهم وأن يقدموا تنازلات أكثر بعضهم تجاه بعض حرصاً على حماية التوافق الذي كان يبتغونه.
٩. معالجة موضوع رئاسة الأقليم بموجب القانون وملأ ذلك الفراغ القانوني و إيجاد آلية للخروج بالأقليم الى بر الأمان.
١٠. الأسراع في كتابة مسودة دستور اقليم كردستان، وعرضه للتصويت في الوقت المناسب.